

السياسة الجبائية: بين المفاضلة في التوسع في الإنفاق الجبائي والحصيلة الجبائي

أ. قرين رشيد *

الملخص:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إظهار أهمية السياسة الجبائية والصعوبات التي تواجه المفاضلة بين التوسع في سياسة الإنفاق الضريبي من جهة، ومن جهة ثانية هدف زيادة العائدات الجبائية ومدى نجاح السياسة الأولى في البلدان المختلفة. فالتمادي في التوسع في سياسة التحفيز الجبائي كحاجة ملحة للإنعاش الاقتصادي لها تأثير سلبي على مردودية الحصيلة الجبائية، ويترتب عنها ضعفا في تغطية النفقات العامة في ظل التراجع الكبير في أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: المالية العامة، السياسة المالية، السياسة الجبائية، النفقات الجبائية، فعالية سياسة التحفيز الجبائي

Abstract :

We will try in this copy of research to show the importance of fiscal policy and the difficulties of choosing between the expansion of tax expenditures and the objective of increasing tax revenues and the extent of this political success in different countries. In Algeria the extension of the use of incentive tax policy as urgently needed for economic recovery has a direct negative impact on the performance of tax revenues, that leads to a lack of coverage of public spending characterized by the drastic fall in oil prices.

Keys words : public finance, financial policy, tax policy, tax expenditure, efficiency of intensive policy.

المقدمة:

كل دولة أمامها خيارين لمعالجة مشاكلها الاقتصادية الدائمة والظرفية (حالة انخفاض أسعار البترول بالنسبة للجزائر) فإما أن تلجأ إلى انتهاز سياسة الإنفاق العام

* أستاذ مساعد - أ - جامعة محمد بوقرة - بومرداس.

(سياسة الموازنة)، أو من خلال السياسة الجبائية، هذه الأخيرة ستكون موضوع بحثنا لما تتميز به من مرونة وتنوع أدواتها¹

فهي يمكن أن تؤثر في كل جوانب النشاط الاقتصادي فيما يمكنها أن تكون: 2:
(1) محفزا، مؤثرا في سلوكيات المستهلكين، العمال، المنتجين و من ثم النشاط الاقتصادي ككل.

(2) أداة لتحقيق الفاعلية الاقتصادية والتي تترتب عنها انعكاسات ناتجة عن توزيع آثارها فيما يتعلق بالعدالة و المساواة .

(3) من خلال الجوانب المتعلقة بتطبيق الإجراءات و القوانين الجبائية و التكلفة المنبثقة عن احترام واجباتها.

ومما سبق فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول السؤال الجوهري الآتي :

ما مدى نجاعة ازدواجية المفاضلة بين التوسع في الإنفاق الجبائي ورفع حصيلته الإيرادات الجبائية في الجزائر؟ و يترتب على هذا السؤال الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية : - ما المكانة التي تحتلها بها السياسة الجبائية ضمن السياسة المالية في الدولة؟ وما المقصود بالنفقات الجبائية؟ وما هي أشكالها؟ وما هي مبررات اللجوء إليها ؟

- ما هي تكلفة الإنفاق الضريبي الناجم عن تطبيق تدابير التوسع في الحوافز الجبائية؟ وما مدى نجاعتها في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:- للسياسة الجبائية دور محوري في السياسة المالية للدولة و تعتبر سياسة الإنفاق الجبائي إحدى أدواتها

- إن سياسة الإنفاق الجبائي لم تحقق النتائج المرجوة منها في الجزائر .

أهمية الدراسة : انطلاقا من الأزمة التي تمر بها البلاد وفي محاولة لمعالجة بعض الاختلالات في السياسة الجبائية إرتأينا القيام بهذه الدراسة لطرح اقتراحات بديلة لبعض الممارسات في مجال السياسة الجبائية بناء على التوجهات الدولية واستخلاصا لتجارب بعض الدول في هذا المجال .

منهج الدراسة : للإجابة على إشكالية الورقة البحثية وفي محاولة لإثبات صحة الفرضيات من عددها اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي ، كما استندنا على مجموعة من

¹ Zouhour Kourda ,la politique fiscale tunisienne en faveur de développement durable, ISCAE, université de la Manouba, TUNISIE , (1-26) p04.<http://med-eu.org/documents/MED3/KOURDA.pdf>

² OCDE ,2001,les grandes enjeux de la politique fiscale dans les pays de l'OCDE ,perspectives économique de l'OCDE 69 ,OCDE 2001 (p185-203).

المراجع من كتب، مقالات ودراسات مرتبطة بالموضوع.

محاور الدراسة: المحور الأول: مفهوم السياسة المالية والجباية ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

المحور الثاني: مدى ملائمة سياسة التوسع في الإنفاق الضريبي وهدف رفع الحصيلة الجباية في الجزائر في ظل أزمة البترول.

مدخل للمالية العامة: تتكون المالية العامة من كلمتين ¹ إحداها المالية وتعني الذمة المالية أي الممتلكات والديون والتي تعني الجانب الدائن وتتمثل في المداخل والإيرادات، والجانب المدين يتمثل في الالتزامات والديون.

ويعرفها جاستون جيزه G.Jeze "إن علم المالية العامة يقوم على فكرة معينة هي أن هناك نفقات عامة يتعين تغطيتها"²، ومع تطور دور الدولة وتعاظمها ازداد الاهتمام بعلم المالية العامة في العصر الحديث والذي أدى إلى تنوع المساهمات الفكرية إذ عرفت حديثاً بأنها: "العلم الذي يدرس النظام المالي للدولة بما يشمل عليه من إيرادات عامة ونفقات عامة وميزانية عامة وكيفية توجيهها من أجل تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"³.

ومنه يتضح أن المالية العامة لم تعد تقتصر على استخدامها كأداة للتدخل بل أصبحت كوسيلة لتحقيق الرفاهية.

وتندرج عملية تحقيق مختلف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدول باختلاف أنظمتها، متقدمة كانت أو نامية، من خلال السياسة الاقتصادية للدولة، هذه الأخيرة انتقلت من وظائف الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة وهو ما يجعلها مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي⁴، فالسياسة الاقتصادية لا يمكن تحقيقها دون اللجوء للمالية العامة لكون هذه الأخيرة بمثابة الظاهرة المالية التي في واقعها ليست إلا ظاهرة اقتصادية فالكميات المالية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة ليست إلا

¹ خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص14

² منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة الميزانية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2004، مصر، ص08

³ عبد الله الصعدي، علم المالية العامة - النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة - دار النهضة العربية، مصر 2007 ص25.

⁴ محمود حسين الوادي، ركزا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة نفس المرجع السابق ص 31.

كميات اقتصادية¹ كما أن تحقيق الأهداف المالية مرتبط بتحليل الاقتصادي فالعلاقة بين المالية العامة والاقتصاد مترابطة ومتداخلة .

وتعرّف السياسة المالية بأنها: "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ، ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية"²

فعالية السياسة المالية: يشير الواقع الاقتصادي إلى أن تطبيق السياسات³ المعتمدة على طرف الطلب في النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة على وجه الخصوص كتوجه رئيسي للسياسة الاقتصادية كان في الغالب في الفترات التي تلي الأزمات المالية والاقتصادية عموما ، إلا أن الدول النامية تبني خيار التوسع في سياساتها المالية خصوصا نكحيار للسياسة الاقتصادية بسبب هيمنة القطاع العام على الحياة الاقتصادية والمكانة الضعيفة للقطاع الخاص.

ففي دراسة لي باتيني وآخرين سنة 2012⁴ أن قيمة المضاعف في فترات الانكماش الاقتصادي تقدر بـ 2.2 مقابل قيمة 0.3 في فترات التوسع الاقتصادي وهو ما ذهبت إليه دراسات أخرى ، فهذه الدراسات التجريبية تؤكد أن ظروف المالية العامة السابقة للتوسع في السياسة المالية تلعب دورا في التعافي من الأزمات الاقتصادية في مختلف الاقتصاديات .

وكان في السابق يُنظر للضريبة أنها سعر مقابل حماية الدولة للحرية الفردية، وكأن الأفراد لهم الاختيار في ذلك ، أو أنها كشراء سلعة أو خدمة ، أما النظرة الحديثة للضريبة فهي إسهام من أفراد المجتمع من أجل الاستعمال العام دون تحقيق منفعة مباشرة لدافع الضريبة وهو ما يندرج ضمن تحمل الفرد لأعباء الجماعة .

¹ أمجد عبد المهدي مساعدة ، محمود يوسف عقلة ، دراسة في المالية العامة ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2001 ، ص 26 .

² دراويبي مسعود السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990 / 2004) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ص 48 .

³ بودخدخ كريم ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي ، بين تحفيز الطلب وتطوير الطلب - دراسة حالة الجزائر (2001/2014) ، أطروحة دكتوراه ، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 ، 2014/ 2015 ، ص 104 ، 105 .

⁴ بودخدخ كريم ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي ، بين تحفيز الطلب وتطوير الطلب - دراسة حالة الجزائر 3 (2001/2014) المرجع نفسه ص 105 .

تعريف الضريبة: "هي اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحملة المكلف ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقاً لمقدرته على الدفع مساهمة منه في الأعباء العامة أو لتدخل الدولة لتحقيق أهداف معينة"¹ ويقدم الأستاذان خالد شحاتة الخطيب وأحمد زهير شامية تعريفاً للفقهاء الفرنسيين G.jese²* للضريبة كما يلي: "استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة" ودائماً حسبهما يعرف الأستاذان (P.BELTRAME وMEHL.L) الضريبة "الضريبة استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدرتهم التكليفية، بطريقة نهائية، وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة"³ وإذا كانت الضريبة تفرض من قبل الدولة وهي التي تحصلها وتحدد مقدرة مواطنيها التكليفية لتحديد مستوياتها ومعدلاتها فهي أداة من أدوات التدخل تستعملها الدولة لتحقيق الأهداف المختلفة، إلا أن استعمال هذه الأداة يختلف باختلاف السياسة الضريبية في ذلك البلد، "فمن الضروري جعل الجباية وسيلة لتدخل الدولة في الاقتصاد وعلى الخصوص كأداة للتمويل قصد أن يكون بعد نتائجها نسبياً ويظهر أن الجباية في البلدان السائرة في طريق التنمية تكون وسيلة أساسية ضمن وسائل التمويل"⁴. كما أن المبادئ الإيجابية للضرائب لها دلالات وآثار واضحة على السياسة الجبائية وتختلف باختلاف النظم الاقتصادية ومن ثم الضريبية المنتجة في كل دولة. وللضريبة عدة أبعاد هي⁵ : البعد المالي، الاجتماعي والاقتصادي.

ماهية السياسة الجبائية:

هي "مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة، إلى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات"⁶

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره ص 55

² خالد شحاتة الخطيب أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة 3، الأردن 2007، ص 145.

³ خالد شحاتة الخطيب أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة نفس المرجع السابق، ص 146.

⁴ مصطفى الكثيري، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، مطابع الدستور التجارية، الأردن، 1985، ص 206

⁵ فهد الفانك، أطراف السياسة الضريبية، وقائع ورشة عمل حول السياسات العامة نحو تفاهم مجتمعي حول السياسة الضريبية، مركز الأردن الجديد للدراسات، الأردن، نوفمبر 2006، ص 20.

⁶ العباس بهناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير

وتعد السياسة الضريبية من أهم أدوات الدولة في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، وقد شهدت العقود الأخيرة¹ تغيرات وتطورات هامة على صعيد الأوضاع الاقتصادية.

ويعرفها الأستاذ هاشم عبد الرحمن التكروري " برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة عن عمد (قصد)، مستخدمة فيه أنواع وأساليب وفنون الضرائب، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة، على كافة متغيرات النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي مساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"²

المحاور الرئيسية للسياسة الضريبية: ³ تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من المحاور الرئيسية تتمثل فيما يلي:

تحديد الأولويات في المدى القصير والطويل، المزج بين الإجراءات الضريبية الممكن تطبيقها وتحديد المعدلات الضريبية.

أدوات السياسة الجبائية: هي ما يتعارف عليه في المرحلة الراهنة بمصطلح النفقات الجبائية (الإنفاق الضريبي) والذي يعني الحوافز الضريبية أو الامتيازات الجبائية المختلفة والتي حددتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في خمس مجموعات⁴

التخفيضات الضريبية، القرض الضريبي، التخفيضات الخاصة بالمعدلات الضريبية، تأجيل مواعيد الدفع والإعفاءات الضريبية. ويضيف آخرون طريقة أخرى تتمثل في الاستهلاك المعجل المستعمل بشكل واسع في الدول المتقدمة.

وسنحاول التطرق فيما يلي إلى أهم هذه الأدوات شيوعا في الاستعمال على النحو التالي:

التخفيضات الضريبية: هي إخضاع المكلفين بالضريبة بفرض معدلات أقل من المعدلات السائدة، أو تخفيض الوعاء الضريبي بشروط كفرض معدل مخفض على الأرباح المعاد استثمارها أو عند التوسع في الاستثمار كما هو مطبق في الجزائر.

جامعة سعد دحلب بالبلدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005، ص 71.

¹ جنات فاروق السمالوطي، إصلاح المالية العامة في مصر، الإصلاح الضريبي في مصر والمعادلة الصعبة، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (7، 8) يونيو 2005، مصر، 2005، ص 10.

² هاشم عبد الرحمن التكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن- 2015، ص 152.

³ هاشم عبد الرحمن التكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، المرجع نفسه ص 152.

⁴ هاشم عبد الرحمن التكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، نفس المرجع السابق ص 163.

تأجيل مواعيد الدفع : للتخفيف من الأعباء والتكاليف لبعض المشاريع يتم تأجيل دفع الضريبة في بعض الحالات .

القرض الضريبي (الاثتمان الضريبي): مقارنة بالإجازات الضريبية فإن القروض والتخفيضات الناجمة عن (توظيف الأموال Placement) تقدم العديد من الفوائد¹ فهي مستهدفة بكثرة لترقية بعض الأنماط الخاصة من الاستثمارات ، كما أن تكاليفها تتميز بالشفافية وسهولة التسيير ، وهي إحدى الطرق السهلة والفعالة في تسييرها وتمثل في تحديد الاثتمان الضريبي المفترض منحه لمؤسسة مؤهلة وذلك بتخصيصه وتوجيهه مبالغه في حساب رسوم خاصة على شكل تسجيل محاسبي ، وتخضع المؤسسة المعنية بهذا القرض لمعاملة ضريبة عادية ، وتلتزم لمختلف الإجراءات والقوانين الضريبية المطبقة بما فيها إجبارية التصريح الجبائي، بينما الضريبة الخاضعة لها تأخذ طابع السحب تقوم به من الحساب السابق ذكره.

هذه الطريقة تسمح بالمراقبة في كل وقت للإيرادات الميزانية المتخلى عنها ومبلغ القرض الجبائي المتبقي للمؤسسة .

وتعرض هذا النوع من الحوافز بدوره لانتقادات نذكر منها²:

- تفضيل الأصول الثابتة القصيرة الأجل لكون القرض الجبائي يصبح متاحا كل ما يتم تعويض أصل بآخر .

- المؤسسات تسيء استعمال هذا الإجراء من خلال التنازل على أصول ثم القيام بشرائها للحصول على هذا الامتياز (القرض الضريبي) أو القيام بدور الوسيط لفائدة مؤسسات غير مؤهلة للحصول على هذا الامتياز .

الإعفاءات الضريبية: وتنقسم إلى نوعين:- الإعفاءات الدائمة : والتي أصبحت نادرة الاعتماد من الدول

- الإعفاءات المؤقتة: وهي النوع الشائع الاستعمال في الدول النامية، وتسمى أيضا الإجازة الضريبية (tax holiday) والتي تعرف كما يلي: "إعفاء جبائي مؤقت³ والتي توجه أكثرها للشروعات الاستثمارية الجديدة وكثيرا ما يعتمد فيها على

¹ Vito Tanzi et Howell Zee, Une politique fiscale pour les pays en développement, FMI publication services , USA, 2001, p15

² Vito Tanzi et Howell Zee, Une politique fiscale pour les pays en développement, opcit, p15

³ Hind Hormat Allah et Brahim Elmorchid, les congés fiscaux : un outil inefficace pour relancer l'investissement privé en Afrique , conférence sur la renaissance

تجزئة حياة المشروع إلى مرحلتين: مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال، كما تختلف قوتها من بلد لآخر.

كما تختلف في آليات منحها فتارة نجد أنها تمنح بناء على حجم المشروع وفي أخرى حسب الموقع الجغرافي للمشروع، وفي حالات حسب مجالات النشاط وفي أخرى حسب مساهمة المشروع في رفع حجم الصادرات،...¹

وقد استمدت بعض الدراسات النظرية في مجال تحفيز الاستثمار مرجعيتها من نماذج التنافس الجبائي، وقد تناول الكثير من الباحثين هذا الموضوع ومنهم (Van Wijbergen, Doyle, سنة 1984)، (Bond و Samuelson سنة 1986)، (King و Al سنة 1993) ثم (Wen سنة 1997) وهم مجموعة تمثل هذه المقاربة² لها نزعتان :

- نزعة تعتبر أنّ هذا المفهوم يرتبط بالتكلفة الضائعة (Sunk cost) التي تتحملها المؤسسة في بداية المشروع .

- التيار الآخر يعتبر أنّ منح الإجازة الضريبية يعدّ بمثابة إشارة نوعية موجهة لهذه المؤسسة المستفيدة من خلال منح امتيازات هامة في بداية النشاط والتي تستهدف بعدها الحصول على إيرادات جبائية عالية في المرحلة التي تبدأ بعد فترة الإجازة الضريبية ويطبق هذا النوع الكثير من الدول الإفريقية ، كما أنّ قانون الاستثمار لسنة 2001 في الجزائر يمنح امتيازات جبائية في إطار تطوير الاقتصاد الوطني في مجالات عدة ومنها استعمال التكنولوجيات الصديقة للبيئة، الطاقات البديلة التي تندرج ضمن التنمية المستدامة ، ويحدد ذلك القانون فترة الإجازة الضريبية بعشر (10) سنوات يبدأ سريان مفعولها عند بداية النشاط الفعلي وتخص عدة ضرائب مباشرة منها (IBS أو IRG، TAP، TF...) ³

sance et la relance des économies africaines,(20 et 21 décembre 2010),dar essalam,Tanzanie,2010, p3

¹ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، مصر، 2002 ، ص250

²Hind Hormat Allah et Brahim Elmorchid, les congés fiscaux : un outil inefficace pour relancer l'investissement privé en Afrique , conférence sur la renaissance et la relance des économies africaines , OPCIT,p1-13

³ الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 22/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المادة رقم 11

ويلقى هذا النوع من الحوافز الجبائية انتقادات شديدة منها تلك التي تناولها (Zee و Tanzi سنة 2001) حول هذا التدبير الجبائي ومدى فعاليته في ترقية الاستثمارات وخاصة تلك الموجهة لترقية الصادرات .

ويذهب أنصار منح هذه الإعفاءات إلى عدة أسباب نذكر منها: الإعفاءات لأسباب إقتصادية¹، الإعفاءات لأسباب إجتماعية: كملك الممنوحة لذوي الدخل المنخفضة من خلال المعدلات الضريبية التمييزية² والإعفاءات المرتبطة بطبيعة العمل: وهي تلك المرتبطة بالدخل الصافي للمكلف وتتنوع حسب طبيعة النشاط (صناعي، تجاري، خدمي،...) ³

- الإعفاءات المانعة للازدواج الضريبي: وتميّز منها الداخلي والخارجي، والتي تعود فكرة نشأتها تحقيق العدالة الضريبية⁴

ورغم استخدام هذه السياسات الضريبية التحفيزية في الدول المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء ، وبالغت بعض الدول في التوسع فيها دون تحقيق الأهداف المرجوة منها ، ولذلك تعالت الأصوات المنتقدة بشدة لهذه التدابير وهو التيار المناوئ لها، إلا أن هناك تيار آخر يدافع عنها ، ويقدم كل منهما مبرراته، وفيما يلي نستعرض وجهتي نظر الطرفين:

ولدراسة مدى تحقيق السياسة الجبائية في الجزائر للأهداف الاقتصادية والاجتماعية بتطبيقها للتدابير الضريبية المتعارف على تسميتها بسياسة الإنفاق الجبائي نستعرض بعض الأرقام الدالة على ماتوصلنا إليه في الجانب النظري من موضوع بحثنا ، والتي نستلها بعرض لحجم النفقات الجبائية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 وكذا نسبتها إلى حصة إيرادات الجبائية العادية من خلال الجدول التالي:

- ¹ طارق الحاج ، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 1999 ، ص 88
- ² محمد خالد المهاني ، خالد الخطيب الجشي، المالية العامة والتشريع الضريبي ، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1999-2000، ص 239
- ³ محمد خالد المهاني ، خالد الخطيب الجشي، المالية العامة والتشريع الضريبي ، نفس المرجع السابق ، ص 239
- ⁴ رفاعي الهزايمة ، الإعفاءات الضريبية على الدخل في الأردن ودورها في السياسة الضريبية في الأردن ، الطبعة الأولى، الأردن ، 1983 ، ص 129

الجدول رقم (1) : حجم النفقات الجبائية ونسبتها إلى حصيللة الجبائية العادية

* بملايير الدينار الجزائري

السنة	حصيللة الجبائية العادية *	النفقات الجبائية *	نسبة النفقات الجبائية إلى حصيللة الجبائية العادية
2010	986	96.8	%9.81
2011	1.234	109	%8.83
2012	1.348	186	%13.79
2013	1.469	204	%13.88
2014	1.589	266	%16.74
المجموع	6.626	861.8	/

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على جداول خاصة بالمديرية العامة للضرائب (مديرية العمليات الجبائية)

نلاحظ من الجدول أعلاه ثقل التكلفة بالنسبة للنفقات الجبائية والتي تعد بمثابة إيرادات جبائية تخلت عنها الدولة طواعية

لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومنها رفع حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية والمحلية بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل والحد من البطالة فهل تحققت هذه الأهداف؟ يبين الجدول الموالي بعض الأرقام المتعلقة بتطور حجم وأعداد المشاريع الاستثمارية ودورها في استحداث مناصب الشغل مقابل التكلفة التي تكبدتها الدولة جراء النفقات الجبائية:

المجدول رقم (2): حجم وعدد المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية ومناصب الشغل المستحدثة من سنة 2002-2015

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات (بملايين د.ج)	مناصب الشغل المستحدثة
الاستثمار المحلي	66.162	9.378.771	976.681
الاستثمار الأجنبي	696	2.467.099	128.830
المجموع	66.858	11.845.870	1.105.511

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار، الموقع الخاص بالوكالة.

www.andi.dz consulté le 20/05/2015 à 15h25min et le 25/03/2016 à 19h15min

نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية وغالبية الأولى على الثانية كما نلاحظ تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية وهو ما يوجي بفشل البرامج التحفيزية الموجهة إلى هذا النوع من الاستثمارات وهذا ما تؤكده أرقام الاستثمارات المتدفقة على بلدان الجوار ونخص منها المغرب الأقصى، كما أن المؤشرات الاقتصادية لا تبعث على التفاؤل وتدل على تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي والظروف الاقتصادية الأخيرة الناتجة عن تدهور أسعار البترول وانعكاس ذلك على التجاوب السلبي من السلطات العمومية وهو ما يؤكد محدودية النتائج الناجمة عن تطبيق تدابير السياسة الجبائية المبذبة على التوسع في الإنفاق الجبائي دون مراعاة التوجهات الدولية في المجال نفسه في الفترة الأخيرة وهو ما يقودنا إلى طرح السؤال الواجب الإجابة عليه وهو:

ما هي أسباب محدودية فاعلية السياسة الجبائية المنتهجة في الجزائر؟ وما هي سبل التدارك الممكنة تفعيلها؟

أسباب عدم ملائمة تطبيق سياسة التوسع في الإنفاق الجبائي على حساب الإيرادات الجبائية :

- (1) انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي الدول النامية، بحيث تنخفض نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الناتج الوطني الإجمالي (PIB) ' بحيث لا تزيد عن (15-20 %) في الدول النامية بينما تسجل في الدول المتقدمة (أكثر من 30 %) من (PIB).
 - (2) انخفاض نسبة مساهمة الضرائب المباشرة نسبة إلى الإيرادات العامة ((حالة الجزائر سيطرة الإيرادات الجبائية البترولية على الإيرادات الجبائية العادية)).
 - (3) ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة بالمقارنة مع الضرائب المباشرة، ففي الدول النامية تشكل الضرائب غير المباشرة نسبة تتراوح بين (60 و70 %) من إجمالي الحصيلة الجبائية. بينما تسجل الضرائب المباشرة النسبة الأعلى من نسبة الإيرادات الجبائية الإجمالية، إذ نسبتها في الولايات المتحدة الأمريكية تزيد عن 80 % .
- الحلول والاقتراحات :

- (1) مراجعة سياسة التحفيز (التحريض) الجبائي بما يتماشى مع ما طبقته الدول المتقدمة، ويضع الدول النامية في تدبني سياسة انتقائية قائمة على التحديد الدقيق للمستهدفين وبما يحقق الثنائية (الفاعلية / الفعالية) للتدابير الجبائية الموجهة .
- (2) الذهاب نحو نوع آخر من السياسة الجبائية المعتمد على إعادة النظر في النظام الجبائي القائم من خلال تخفيض المعدلات الضريبية المفروضة أولاً، والتوسع في الوعاء الضريبي ثانياً، وهو ما تنتهجه دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

ومن أهم الأوعية الضريبية التي يمكن اللجوء إليها أو التوسع فيها فرض الضرائب والرسوم على الأنشطة الفلاحية، وهو ما قامت به اليابان للنهوض بالقطاع الفلاحي بفرضها ضرائب ورسوم على النشاط المذكور والذي ساهم في نهضة الفلاحة.

(3) اعتماد مبدأ الاستقرار والثبات في مجال التشريع الجبائي مما يزيد من تحكم الإدارة الجبائية في تسييرها للمنظومة الجبائية

(4) هذه الحلول غير كافية لو حدها، إذ لا يمكنها التأثير بفعالية في تغيير الواقع الاقتصادي دون مواكبة بقية العوامل الأخرى المرتبطة بالجبائية، بدءا ببناء الوعي والحس المدني لثقافة جبائية تعتمد العدالة، المساواة والشفافية، والتخلي عن الحلول الترقيعية التي تلجأ إليها السلطات العمومية في ظل الأوضاع والتقلبات الاقتصادية المتردية.

المراجع:

* باللغة العربية :

أولا: الأطروحات والمذكرات

- العباس بهناس ، فعالية السياسة الجبائية في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر، 2005

- بودخدخ كريم ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي ، بين تحفيز الطلب وتطوير الطلب -دراسة حالة الجزائر (2014/2001) ، أطروحة دكتوراه ، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 ، 2014/ 2015

- دراوسي مسعود السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1990 - 2004) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005

ثانيا : الكتب:

-أحمد عبد المهدي مساعدة ، محمود يوسف عقلة ، دراسة في المالية العامة ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2001،

- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، لدار الجامعية، الطبعة الثالثة، مصر، 2002

- خالد شحاتة الخطيب أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر، الطبعة 3 ، الأردن ، 2007

- رفاعي الهزائمة ، الإعفاءات الضريبية على الخلل في الأردن ودورها في السياسة الضريبية في الأردن ، الطبعة الأولى، الأردن ، 1983
- طارق الحاج ، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 1999 ،
- عبد الله الصعيدي ، علم المالية العامة -النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الموازنة العامة للدولة- دار النهضة العربية ، مصر، 2007
- عبد العزيز عتمان ، شكري رجب الع شماوي ، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)، الدار الجامعية ، مصر ، 2007.
- محمد خالد المهيني ، خالد الخطيب الجشي، المالية العامة والتشريع الضريبي ، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1999-2000
- محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007
- مصطفى الكثيري ، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مطابع الدستور التجارية ، الأردن ، 1985
- ثالثا: الملتقيات والمقالات:
- جنات فاروق السمالوطي ، إصلاح المالية العمدة في مصر، الإصلاح الضريبي في مصر والمعادلة الصعبة ، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (7، 8) يونيو 2005 ، مصر ، 2005
- رابعا : القوانين والتشريعات والتقارير:
- الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 22/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار
- إحصائيات وزارة المالية، الميرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية: الإيرادات والنفقات الجبائية.

*** En langues étrangères :**

- premièrement : livres

- Vito Tanzi et Howell Zee, Une politique fiscale pour les pays en développement, FMI publication services , USA, 2001

- deuxièmement : publications et articles

- Hind Hormat Allah et Brahim Elmorchid, les congés fiscaux : un outil inefficace pour relancer l'investissement privé en Afrique , conférence sur la renaissance et la relance des économies africaines, (20 et 21 décembre 2010), dar essalam, Tanzanie, 2010
- OCDE ,2001, les grandes enjeux de la politique fiscale dans les pays de l'OCDE , perspectives économique de l'OCDE 69 , OCDE 2001

Troisièmement : Sites web

- www.andi.dz consulté le 20/05/2015 à 15h25min et le 25/03/2016 à 19h15min
- <http://med-eu.org/documents/MED3/KOURDA.pdf> : Zou-hour Kourda ,la politique fiscale tunisienne en faveur de développement durable, ISCAE, université de la Manouba, TUNISIE , (1-26) .